

الأنشطة العقارية تتصدر قائمة الاستثمارات الحكومية بالربع الثاني ٢٠١٩/٢٠٢٠

حلت الأنشطة العقارية في صدارة القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في إجمالي الاستثمارات الحكومية خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث بلغت نسبة مساهمته نحو ١٩٪، مقابل ١٦.١٪ خلال نفس الفترة من العام المالي المقابل ٢٠١٨/٢٠١٩.

وأوضحت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مراحل تطور تنفيذ الاستثمارات الحكومية على مستوى القطاعات بنهاية الربع الثاني العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث جاء قطاع النقل والتخزين جاء في المركز الثاني بنسبة بلغت نحو ١٢.٣٪ من إجمالي الاستثمارات في الربع الثاني من العام ١٩/٢٠، مقابل ١٢.١٪ في الربع المقابل من العام ١٨/١٩، بينما جاء قطاع الخدمات الأخرى في المركز الثالث بنسبة بلغت ١٠.٤٪ بالربع الثاني من العام ١٩/٢٠، مقابل ٥.٤٪ من الربع المماثل بالعام ١٨/١٩.

وضمنت قائمة مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاستثمارات، كلا من مساهمة صناعات تحويلية أخرى بنسبة ٩.٦٪، ثم قطاع الغاز الطبيعي بنسبة ٩.٤٪، بالإضافة إلى قطاع الكهرباء بنسبة ٧.٤٪، ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٥.٨٪، وأخيرا قطاع الزراعة بنسبة ٤.٣٪.

وتوقعت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين ٣.٧ و ٣.٨٪ بنهاية العام ٢٠١٩/٢٠٢٠، واعتبرته معدل نمو جيد مقارنة بالنمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن الدولة كانت تواجه أزمة كورونا من خلال ٣ سيناريوهات، وهي انتهاء الأزمة في يونيو، ثم سبتمبر، فشهد ديسمبر علي أسوأ الاحتمالات، إلا أنه مع استمرار الأزمة فقد تم الاتجاه إلي سيناريو رابع وهو التعايش مع الأزمة.